Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

المؤسسات الناشئة ، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات

startups, small and medium enterprises in Algeria, reality and challenges

بخيتي علي BKHITI Ali
Bkhiti.ali@cu-tipaza.dz
المركز الجامعي تيبازة
University center of Tipaza
مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر
Digital economic in Algeria laboratory

بوعوينة سليمة BOUAOUINA Salima
Bouaouina.salima@cu-tipaza.dz
المركز الجامعي تيبازة
University center of Tipaza
مخبر الاقتصاد و التنمية في الجزائر
Economy and development in Algeria laboratory

المؤلف المرسل : بخيتي علي Bkhiti.ali@cu-tipaza.dz BKHITI Ali

تاريخ الاستلام : 2020-09-22 تاريخ القبول : 2020-10-02

ملخص :

تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول ، حيث أصبح الاهتمام بها أمرا ضروريا لما لها من أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني، إذ تساهم من الناحية الاقتصادية في تحقيق التنمية ، بينما من الناحية الاجتماعية تؤدي إلى التقليص من حدة البطالة .

كما تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك راجع إلى مدى مساهمتها في الدخل الوطني وخلق القيمة المضافة و امتصاص البطالة والمساهمة في التشغيل و تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

هناك فرق جوهري بين المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لكن يتفقان في تحقيق أهداف مشتركة تتمثل في التقليص من حجم البطالة ودعم سياسة التشغيل والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

The emerging institutions STARTUPS are considered to be one of the most important engines of economic growth for countries, as interest in them has become necessary because of their great importance in developing the national economy, as they contribute economically to achieving development, while from the social it reduces unemployment.

Small and medium enterprises in Algeria are considered one of the pillars of economic and social development, due to the extent of their contribution to national income, the creation of added value, absorption of unemployment, contribution to employment and social welfare.

There is a fundamental difference between startups and small and medium enterprises, but they agree to achieve common goals, which is to reduce unemployment and support employment policy and contribute to social and economic development.

Keywords:

Emerging institutions STARTUPS, Small and Medium Enterprises.

1- مقدمة:

تعتمد اقتصاديات الدول على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة والتي تعتبر لبنة اقتصاد كل دولة ، حيث أن دورها يتزايد باستمرار لذا يحتاج إلى دراستها دراسة معمقة ومتابعة لأنشطتها لمعرفة كل الجوانب المساهمة في تأسيسها ونموها وضمان استقرارها واستمراريتها واحتلال مكانة في الأسواق المحلية والعالمية.

تستأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام خاص من قبل جميع الدول سواء في الدول المتقدمة أو النامية إدراكا منها للدور الذي تلعبه في التنمية ، حيث أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمتع بخصوصيات تجعلها متميزة عن باقي المؤسسات الاقتصادية الكبرى كونها لها مميزات كصغر حجمها وتشجيع قيامها و سهولة التأقلم في الاقتصاد وفي نفس الوقت تعاني من مشاكل عديدة أبرزها مشكل التمويل لذلك فمعظم الدول تسعى جاهدة لإزالة العقبات التي تعيق نموها وتساهم في تطورها بالشكل المفروض بتوجه استراتيجي تجعلها تضمن مكانتها وتنتهج هي الأخرى استراتيجيات مخططة و مدروسة.

في إطار التغيرات الاقتصادية الحالية تتجه الدول النامية نحو دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انتقلت من سياسة دعم المؤسسات الكبيرة إلى سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى ترقية هذا القطاع الحساس لما له من تأثير على الدخل وهذا من خلال إصدار القوانين والتشريعات واتخاذ سلسلة من الإجراءات إلى تهيئة المناخ الملائم لنمو وتطور هذا القطاع من أجل توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك راجع إلى مدى مساهمتها في الدخل الوطني وخلق القيمة المضافة و كذا مدى امتصاصها للبطالة والمساهمة في التشغيل و تحقيق الرفاهية الاجتماعية، بالإضافة إلى الأهمية البالغة التي تولها الدولة الجزائرية لتشجيع هذا النوع من المؤسسات ، من خلال مختلف أجهزة الدعم والمرافقة التي حاولت تغطية عجزها المالي بتجميد أغلب الأنشطة ذات الطابع التقليدي وتوجيه الشباب إلى المشاريع ذات الأرباح المرتفعة خاصة الجامعيين منهم وأصحاب الشهادات، مما أدى لظهور ما يسمى بالمؤسسات الناشئة كمحاولة لمساعدة أصحاب الأفكار الريادية بتوفير ما يسمى بحاضنات الأعمال والمشاتل كثيفة التكنولوجيا.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية :

ما الدور الذي تؤديه المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ؟ وما الفرق بينهما ؟

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة الحالية على الفرضيات التالي :

- تؤدي المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً وحيوياً في ضمان استمرار التنمية الاقتصادية واستدامتها، كونها تشكل مدخلاً مهماً من مداخل النمو الاقتصادي.
- تختلف المؤسسات الناشئة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض النقاط.
- تعتبر المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم وسائل المساعدة على دعم قطاع التشغيل.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي ، الذي يهدف إلى وصف الظاهرة كما وكيفا باستخدام أدوات التحليل.

أهداف الدراسة:

تتجسد أهداف الدراسة في تسليط الضوء على :

- التعرف على أهم المفاهيم الأساسية للمؤسسات الناشئة.
- التعرف على أهم المفاهيم الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف عن الفرق بين المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عرض مختلف الإحصائيات حول المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر.

تقسيمات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والوصول إلى تحقيق الأهداف قسمنا الدراسة إلى العناصر التالية:

- الإطار النظري للمؤسسات الناشئة.
- الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مقارنة بين المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- واقع المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2- الإطار النظري للمؤسسات الناشئة :

تجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الناشئة وعلى الدور الهام الذي تؤديه في الاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، كما تشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب التنموية في العديد من دول العالم إلى أن بعض الدول الآسيوية قد حققت انجازات هائلة خلال العقدين السابقين، وتحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية بفضل اللجوء إلى المؤسسات الناشئة.

2-1 مفهوم المؤسسات الناشئة

في المؤسسة الناشئة هناك فكرة الإنشاء و فكرة النمو القوي ، فكرتان تقعان في صميم تعريف المؤسسة الناشئة ، إنها مؤسسة تتميز بالنمو المحتمل القوي والاستخدام للتقنيات الجديدة ، غالبا ما تكون هذه المؤسسة مبتكرة رغم أن هذا النموذج يمكن أن يعني جميع قطاعات النشاط.

يتم تعريف المؤسسة الناشئة حسب رائد الأعمال الشهير ستيف بلانك على أنها منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج اقتصادي يسمح بالنمو ، مربح بشكل متكرر ويمكن قياسه ، إنها تختبر نماذج اقتصادية مختلفة وتكتشف بيئتها وتتكيف معها تدريجيا ، أي أن الشركة الناشئة يجب أن تعمل على نجاح مشروعها بشكل سريع وله تأثير على السوق الذي تود التواجد والعمل به بشكل فوري.

إنها أيضا فكرة ورؤية يقوم بتجسيدها حامل المشروع وتعمل في سوق غير مستقرة في كثير من الأحيان لاقتراح منتوج أو خدمة جديدة.

تطلق تسمية مشروع ناشئ start up على البراعم والمنشآت الشابة أي تلك التي تكون في المراحل المبكرة من نموها ، أي تلك المنشآت التي تكون في مرحلة دراسة القابلية التي تشهد البحث والتطوير السابقة للانطلاق، والتي تهدف لإثبات قابليتها التقنية والسوقية ، والمنشآت التي تكون في مرحلة انطلاقها أو السنوات الأولى من حياتها .

كما أن نيل بلومينثال الذي شارك في تأسيس وإدارة شركة Warby Parkerلبيع النظارات الشمسية ، قد عرف الشركة الناشئة على أنها شركة تعمل على إيجاد حل لمشكلة غير واضح كيف يمكن حلها، وغير مضمون نجاح هذا الحل.

كما تتميز الشركات الناشئة بكونها شركات شابة يافعة وأمامها خياران إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة أو إغلاق أبوابها والخسارة، والشركات الناشئة هي شركة في المرحلة الأولى من بداية عملها التشغيلي وكثيرا ما يتم تمويل هذه الشركات في البداية من قبل مؤسسيها الرياديين في محاولة منهم للاستفادة من تطوير منتج أو خدمة يعتقدون أنها مطلوبة نظرا للإيرادات المحدودة أو التكاليف المرتفعة فإن معظم هذه العمليات صغيرة الحجم ليست مستديمة على المدى الطويل بدون تمويل إضافي من أصحاب رؤوس الأموال الجريئة .

تنشأ أغلب المشروعات من فكرة مبدئية إما أن يأتي بها أحد العملاء أو تخرج من داخل المؤسسة، وعادة ما تتزاحم مثل تلك الأفكار بحيث تفوق الموارد المتاحة لها أو التمويل المتاح لها إلى أن تتحول على أرض الواقع إلى مشروعات فاعلة ، وتعد عملية الفحص الأولى ضرورية في حالة عزم المؤسسة على عدم الإسراف في استغلال الموارد، وعلى النجاح في تحقيق النتائج المرجوة. وقد يتطلب ذلك تقديم مقترح خطي مبسط، أو قد يخرج ذلك في صورة قرار إداري نستقي منه الفكرة المبدئية للعمل التجاري. و يفضل - على وجه العموم - اعتبار الفكرة المبدئية المستقاة للعمل التجاري القاعدة الأساسية لاتخاذ القرارات المطلعة.[1]

أصبحت هذه التسمية أكثر تداولا مع نهاية التسعينات وانتشار منشآت الانترنت ، من بين أهم المشاريع الناشئة التي حققت نجاحات باهرة نذكر:

- منشأة Hewlett Packard : التي أنشأت من طرف William Hewlett و David Packard بجامعة Stanford سنة 1939.
- منشأة Intel : التي أنشأت من طرف Andrew Grove و Gordon Moore و Robert W. Noyce سنة 1968.
- منشأة Microsoft : التي أنشأت من طرف Paul Allen و Bill Gates سنة 1975.
- منشأة Apple : التي أنشأت من طرف Steve Jobs و Steve Wozniak سنة 1976.
- منشأة Yahoo : التي أنشأت من طرف David Filo و Jerry Yang بجامعة Stanford سنة 1994.
- منشأة eBay : التي أنشأت من طرف Pierre Omidyar سنة 1995.
- منشأة Google : التي أنشأت من طرف Sergey Brin و Larry Page سنة 1998.
- منشأة CD Baby : التي أنشأت من طرف Deker Sivers سنة 1998.
- منشأة Ali Baba للتجارة الإلكترونية : التي أنشأت من طرف Jack Ma سنة 1999.
- منشأة Grasshopper : التي أنشأت من طرف David Hauser سنة 2003.
- منشأة Face Book : التي أنشأت من طرف Mark Zuckerberg سنة 2004.
- منشأة TechCrunch : التي أنشأت من طرف Michel Arrington سنة 2005.
- منشأة Twitter : التي أنشأت من طرف Jack Dorsey و Noah Glass و Evan Williams و Biz Stone سنة 2006.
- منشأة Instagram : التي أنشأت من طرف Kevin Sestorm سنة 2010 والتي استحوذت عليها شركة Face Book .
- منشأة Tiktok أو Douyin: التي أنشأت من طرف شركة Byte Dance الصينية سنة 2016.

أما بالنسبة للجزائر فنذكر من بين أهم منشآت الانترنت :

- أول موقع جزائري للتجارة الالكترونية GUIDDINI.COM تم تمويله عبر جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- رائد مواقع التوظيف عبر الانترنت EMPLOITIC.COM
- موقع الإعلانات المجانية OUEDKNISS.COM
- موقع الجلفة أنفو للأخبار والمنتديات DJELFA.INFO

2-2 خصائص المؤسسات الناشئة

المؤسسات الناشئة عبارة عن منشآت مصغرة ، صغيرة ومتوسطة تتميز بمجموعة من الخصائص بعضها يشكل نقاط قوتها وتشكل الأخرى نقاط ضعفها ، كما يلي :[2]

2-2-1 نقاط القوة : نذكر من بينها :

- **توازن هيكل النشاط الإنتاجي :** نظرا لمعاناته في معظم الدول النامية من خلل في هيكل الاقتصاد بسبب غياب قاعدة قوية من صناعات صغيرة ومتوسطة يستند إليها ، حيث بات من الضروري تقليص الفجوة ووضع استراتيجيات لإصلاح هذا الخلل وتوسيع قاعدة المنشآت الصغيرة القابلة للتطوير و الإنتاج.
- **دعم الشركات الكبيرة :** وهذا من خلال توفير المنتجات الوسيطية لنشاط الشركات الكبرى.
- **توفير فرص عمل حقيقية وتقليص حجم البطالة :** تتميز المؤسسات الناشئة بقدرتها العالية على توفير مناصب شغل ما يؤدي إلى تقليص حجم البطالة.
- **استثمار المدخرات المحلية الصغيرة :** من خلال توظيف المدخرات نظرا لصغر رأس المال و إعادة توزيع الدخل.
- **المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات :** تمكن المؤسسات الناشئة من إنتاج متطلبات السوق المحلي مما يساهم في إحلال الواردات وتنمية الصادرات وبالتالي توفير نقد أجنبي.
- **نشر القيم الصناعية الإيجابية :** تساهم في نشر القيم الصناعية الإيجابية كإدارة الجودة والابتكار وتقسيم العمل.

- المساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية المحلية .
- القدرة على ابتكار و تطوير منتجات جديدة نظرا لتكلفة ذلك بـ 24 مرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة (حسب دراسة أمريكية).[3]
- سرعة اتخاذ القرار لقلة التدرج الوظيفي وعدد العمال مما يساهم في سرعة انتقال المعلومة و معالجة المشاكل المطروحة.
- الحماس والتحفيز العاليين نظرا لملكيتها الفردية.
- مرونتها و قدرتها على التأقلم مع المتغيرات التي تحدث في محيطها.
- ربحية عالية نظرا لصغر رأسمالها (الرفع المالي).
- آثار أحسن بالنسبة للمشاريع المبتكرة خاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة.

2-2-2 نقاط الضعف : نذكر من بينها :

- محدودية وعدم القدرة على اختيار وصياغة إستراتيجية العمل.
- عدم قدرتها على تكوين شبكة فعالة للتوزيع، بسبب قلة وضعف إمكانياتها.
- صعوبة بلوغها الموارد التمويلية لعدة أسباب، لعل أبرزها :ضعف هيكلها التمويلي، قلة الضمانات، غياب الماضي المالي لتلك الحديثة منه .
- لا يمكنها الاستفادة من اقتصاديات الحجم بسبب صغر حجمها (انخفاض تكاليف الإنتاج بزيادة حجمه، ويتم ذلك بتوزيع التكاليف الثابت على عدد أكبر من الوحدات المنتجة).

3-2-2 الصعوبات و المعوقات :

تتمثل اهم الصعوبات فيما يلي:[4]

- الصعوبات الإدارية خصوصا المتعلقة بإجراءات التأسيس.
- الصعوبات التسويقية وهذا راجع لانخفاض الإمكانات المادية.
- الصعوبات الفنية وهذا لاعتماد هذه المؤسسات على خبرات أصحابها ومالكيها فقط دون الحصول على الكفاءات البشرية المتخصصة المرتفعة التكاليف.
- الصعوبات التمويلية والتي تعتبر أهم المعوقات التي تعترض نمو هذه المؤسسات وتهدد بقاءها .

3- الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن ما حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، من إنجازات ونجاحات في مجال تحسين ومعالجة أوضاع اجتماعية واقتصادية بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة الحجم ، جعل منها عنصرا هاما من عناصر التنمية ، وارتقى بها إلى مراتب متقدمة ضمن أولوية معظم البلدان . وتأكيد فرضية أن المؤسسات الصغيرة كانت النواة الحقيقية التي تمحورت حولها معظم المؤسسات الصناعية الكبرى ومنها انطلقت واتسعت دوائرها وتنوعت منتجاتها، فهي البذرة الأساسية لقيام المؤسسات كبيرة الحجم . ما جعل لها دورا هاما في تشجيع التشغيل الذاتي والمبادرات الفردية وإطلاق الطاقات الشابة ، و ساهم بفعالية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق فرص عمل واستيعاب الطاقات العاطلة والحد من ظاهرة البطالة ، بفضل ما تتميز به هذه المؤسسات .

1-3 مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 17-02 المؤرخ في 2017/01/10 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والذي ينص على ما يلي " : تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخصا ، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري ، أو لا يتجاوز إجمالي حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية."[5]

ويمكن تلخيص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الجدول التالي:

جدول رقم 01 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (دج)	مجموع الحصيلة السنوية (دج)	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون	ضرورة توفر معيار الاستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون	
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 400 مليون و 04 ملايير	بين 200 مليون و 01 مليار	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على المواد 08-09-10 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 02 ، الصادرة بتاريخ 2017/01/11 ، ص 06.

2-3 خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص إيجابية تمكنها من تحقيق مزايا تنافسية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، غير أن لها خصائص سلبية لا يجب إغفالها.

1-2-3 الخصائص الإيجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص الإيجابية يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- **سهولة التأسيس :** يمكن لأي شخص عادي حتى ولم يكن يملك مؤهلات علمية، أن يقيم مشروع خاصا به، وحتى لو كان هناك ملاك فإن تأسيس مؤسسة صغيرة أو متوسطة سيكون من دون شك أيسر من إنشاء مؤسسة كبيرة [6] نظرا لأنها تحتاج رؤوس أموال صغيرة وبساطة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيسها، مثلا في فرنسا تستغرق عملية إنشاء مؤسسة إداريا أقل من 24 ساعة .[7]
- **الاستقلالية في الإدارة** : تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطرة نمط الملكية الفردية أو العائلية، ويترتب عن ذلك ارتباط الإدارة ارتباطا وثيقا بالملكية، مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، هذا ما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة.[8]
- **سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي :**يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وبمستوى تعقيد أقل مما هو عليه في المؤسسات الكبيرة، لذلك تتسم فيها الإدارة بالمرونة والسهولة في اتخاذ القرار.[9]
- **المرونة الكبيرة :**تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة عالية من المرونة في مختلف النواحي المتعلقة بنشاطها، تتجسد في قدراتها على التكيف مع مختلف التغيرات التي قد تحدث داخلها أو خارجها، مثلا هذه المؤسسات تستطيع التحول إلى إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباتها بسرعة [10]، ويمكن إرجاع هذه الخاصية إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل عدد قليل من العمال، يجعلها تمتلك تنظيم بسيط مما يساعدها على سرعة التكيف.
- **مركز للتدريب الذاتي :**إن طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين بها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على اكتساب المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويوسع نطاق فرص العمل المتاحة.[11]
- **القدرة على جلب المدخرات :**لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع، سواء من القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب

لإقامة هذا المشروع.وهذا ما يتلاءم مع ظروف الدول النامية نظرا لضعف قطاعها المصرفي في تقديم التمويل اللازم.[12]

- **قصر فترة الاسترداد :** فترة الاسترداد هي الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية،وقصر هذه الفترة هو نتيجة :صغر حجم رأس المال المستثمر، سهولة التسويق، زيادة دورات البيع وقصر دورة الإنتاج [13] وعليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر في فترة زمنية أقصر مقارنة مع باقي المؤسسات.
- **انخفاض نسبة رأس المال إلى العمل** : تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستخدام الكثيف لعنصر العمل، لاسيما في المؤسسات الحرفية حيث يؤدي ذلك إلى استيعاب فائض العمالة بتكلفة مناسبة، كما أدى هذا الانخفاض إلى استعمال أقل للتكنولوجيا مما يجنب هذه المؤسسات مصاريف إضافية تتمثل في مصاريف الصيانة.[14]
- **حرية الدخول والخروج من السوق :** نظرا لانخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة الآلات والمعدات التي يتألف منها خط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقلة المخزون السلعي من المواد الأولية والمنتجات النهائية وارتفاع إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع، وسهولة تحويل أصول هذه المؤسسات إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح لهذه المؤسسات الفرصة للدخول إلى السوق والخروج منه بحرية أكبر من المؤسسات الكبيرة.[15]

2-2-3 الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ونذكر منها:

- **معدلات الفشل العالية :** من الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أنها أكثر عرضة للفشل والموت أو التصفية من المؤسسات الكبيرة، هذا التهديد قائم على مدى حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه أعلى نسبيا في سنوات التأسيس الأولى، فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة تبين أنه من كل 1000 مؤسسة صغيرة تقام، 50 % منها لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وأن 20 % منها تبقى لأكثر من10 سنوات.[16]
- **الاعتماد على الخبرات الذاتية :**نقص الخبرات اللازمة لإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون السبب الرئيسي لفشل هذه المؤسسات، أما المؤسسات الكبيرة فتعتمد على خبرات متنوعة يتم تعيينها في مجالات العمل المختلفة يسودها جو من التنسيق وهذا ما تفتقده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصعب على صاحب العمل القيام بتسيير كافة الوظائف المتعددة للمؤسسة، وأن يلم بالخبرات المتعلقة بكافة الوظائف بالمؤسسة.[17]
- **انخفاض مستوى التكنولوجيا :**لا تستعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستوى عالي من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستوجب استثمارا ذو قيمة مرتفعة ولا يد عاملة ذو اختصاص عالي.[18]
- **تعدد أشكال الملكية :**تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غالب الأحيان طابع الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص، ونادرا ما تظهر في شكل شركات الأموال، وهذا يرجع إلى صغر حجم رأس المال اللازم لإنشاء مثل هذه المؤسسات، وعليه فإن هذه المؤسسات لا يمكنها الاستفادة من المزايا المرتبطة بالحجم الكبير.[19]
- **انخفاض وفورات الحجم :** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض وفورات الحجم مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وذلك نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نوع آخر من الوفورات هو وفورات التجمع، هذا ما يؤكد ضرورة إقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مناطق تجمعات صناعية.[20]
- **انخفاض القدرات الذاتية على التوسع والتطور والتحديث :** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات بانخفاض قدرتها الذاتية على التوسع والتطور والتحديث، نظرا لانخفاض طاقتها الإنتاجية و زيادة مسؤوليتها باستمرار ومتطلباتها المالية والفنية وازدياد وتيرة وسرعة التقدم والتطور التكنولوجي، مما يعطل قدرتها على التوسع والتطور والتحديث.[21]

3-3 أهمية تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

تتمثل أهمية التمويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي :[22]

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- يساهم في إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني.
- يساعد في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اقتناء أو استبدال المعدات.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة للخروج من حالة العجز المالي.
- يحافظ على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

4- مقارنة بين المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ارتكب الكثير من الناس الأخطاء في تصنيف المؤسسات الصغيرة واعتبارها على أنها مؤسسات ناشئة ، حيث اعتقد البعض أن المؤسسة الناشئة هي مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بداية إنشائها ، وهذا نظرا للانتشار الواسع في مجال الأعمال ، كما يعتقد أصحاب الأفكار والأعمال التجارية أن مشروعاتهم التجارية يمكن أن تصنف مع المشروعات الناشئة وأنها تملك صفة الريادية وتنتمي لمجال ريادة الأعمال في حين أنها من الممكن أن تكون مشروعا تجاريا صغيرا ، لكن هناك عدة فروق بين المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوجزها حسب ما يلي [23]:

1-4 الهدف من التأسيس

- **المؤسسات الناشئة:** عند التفكير في إنشاء شركة ناشئة، في أي من المجالات، يكون لدى صاحب الفكرة ، التصور الذي يجعله يعتقد أن شركته بدأت لتكون مشروع قابل للتطوير وشركة كبيرة، ويقدم من خلالها منتج أو خدمة تُحدث تأثيرا على السوق والصناعة بشكل عام، وتُغير في سلوك المستهلك أيضا، ومن الممكن أن تخلق سوقا مستهلكة جديدة من الأساس .
- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** لا تقدم المشروعات الصغيرة أو المتوسطة ، على اختلاف مجالات عملها، أفكارا أو حلولا مبتكرة لاحتياجات الناس، ولكن يتم تنفيذها في إطار السوق المحلية، وتعتمد على صاحب المشروع، الذي لا يستهدف أن يتحول مشروعه إلى فكرة ضخمة، ولكنه يسعى إلى تحقيق التوسع، والوصول إلى معدلات ربح عالية.

2-4 خطوات التأسيس

- **المؤسسات الناشئة:** تعتمد أغلب الشركات الناشئة على الابتكار عند العمل على تقديم منتج أو خدمة، وهو الأمر الذي لا يمكن تحديده، مما يعني أن فرص حصول الشركة على الدعم والتمويل منخفضة قليلا، سواء من المستثمرين أو من خلال الاعتماد على القروض البنكية، تحتاج إلى مجهود أكبر من رائد الأعمال ، فلا وجود لنموذج أعمال محدد يمكن له أن يتبعه ، أو معرفة بالعدد الفعلي للعمال أو الموظفين ، الأمر كله يعتمد على التجربة بشكل فعلي.
- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** تعتمد المشروعات الصغيرة أو المتوسطة على خطة عمل واضحة، ففي الغالب يمكن لصاحب المشروع أن يستلهم من تجارب ومشروعات المحيطين به ، ويبدأ في التجهيزات والخطوات بشكل أسرع ، كما أن معرفته بالتراخيص التي يستلزمها مشروعه ، يخلق لديه فرص أكبر في الحصول على التمويل والإلمام باحتياجات المشروع وخطوات تأسيسه.

3-4 البيئة الصناعية أو السوق المحلي

- **المؤسسات الناشئة:** سبب عدم وجود خطة عمل واضحة لهذه الشركات، التي تعتمد بصورة كبيرة على الابتكار والتجريب، إلى جانب قدرتها المحدودة في توفير فرص عمل، كون الوظائف أو الفرص التي قد تتيحها أو تحتاج إليها ليست معروفة من البداية، تجعل وجود فرص تدعمها وتساهم في إنجاحها أقل نسبيا.
- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** التأثير الذي تُحدثه المشروعات الصغيرة أو المتوسطة على الاقتصاد المحلي واضح ومحدد، فهي تتمكن من توفير فرص عمل بصورة أكبر، واحتياجاتها التمويلية ليست ضخمة التي تُمكنها من الربح، ولذلك قد تجد المشروعات الصغيرة أو المتوسطة دعما أكبر من المجتمع الصناعي المحلي، وتوفر لها الدولة قروض تمويلية وتسهيلات.

4-4 التمويل

- **المؤسسات الناشئة:** طرق تمويل الشركات الناشئة قد تكون مختلفة، فرائد الأعمال يملك فكرة مبتكرة وقادرة على التغيير، فيبدأ بالبحث لها عن مستثمر يؤمن بها و بأهميتها، أو يمكن أن يشارك بها في مسابقات ريادة الأعمال المتاحة، وغيرها من الطرق والوسائل التي يمكن أن يستحدثها ليمول بها شركته.
- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** مسألة تمويل أي مشروع صغير أو متوسط تعتمد على صاحب المشروع نفسه، فهو يقوم بتمويله من ماله الشخصي أو من خلال الاقتراض من البنوك، والمنح التمويلية المتاحة (أجهزة الدعم والمرافقة).

5-4 مدة المشروع أو الفكرة

- **المؤسسات الناشئة:** يصف كثيرون الشركات الناشئة بأنها مؤقتة، بمعنى أنها إما تتحول لشركة كبيرة في خلال سنوات، أو تبقى لتصبح مشروع صغير، لأنها تعمل على منتج أو خدمة يمكن تكرارهما وقابلان للتطوير.
- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** استمرار المشروعات الصغيرة أو المتوسطة يعتمد على مدى قدرة أصحابها على تحقيق الاستقرار والربح، فهي طالما تعمل وتنتج، ويمكن توسيع نطاقها قليلا، تظل ناجحة ومستمرة إلى فترة غير معلومة.

5- واقع المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن الاهتمام الملحوظ من الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة بالمؤسسات الناشئة، من خلال الندوة الدولية للمؤسسات الناشئة المنعقدة بتاريخ 16 نوفمبر 2019 بالمركز الدولي للمؤتمرات والمنظمة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية [24] ، بالإضافة إلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأبرزها من خلال استحداث وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و وزارات منتدبة خاصة بالمؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال و الاقتصاد الرقمي في جانفي 2020 ، يبرز الأهمية التي ستوليها الدولة لهذا القطاع الاستراتيجي.

1-5 إحصائيات حول المؤسسات الناشئة حسب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تعطي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب اهتماما كبيرا بمجال المؤسسات الناشئة ، فبعد مراسلة المديرية العامة للوكالة إلى جميع فروعها الولائية بضرورة تمويل هذا النوع من المؤسسات والتركيز على توفير كل الإجراءات المناسبة من مرافقة وتمويل ودعم و تحفيز ، تم بكل فرع تعيين موظف خاص بالمؤسسات الناشئة على مستوى كل ملحقة أو ما يسمى بالرواق الأخضر ، يقوم بتشجيع ومتابعة و مرافقة هذه المؤسسات وضمان سيرورتها .

يتضح ذلك أيضاً من خلالِ تشجيع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمشاريع في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال والمشاريع الناشئة (Start-up) واستفادتها من مرافقة خاصة ، حيث يعكس الجدول التالي تطور نسبة هذه المشاريع من مجموع المشاريع الممولة في السنوات الأخيرة :

جدول رقم 02 :تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في قطاع TIC

السنوات	عدد المشاريع الممولة في قطاع TIC	نسبتها لمجموع المشاريع
من الإنشاء حتى 2010	6 858	% 5
2011	451	% 1
2012	616	% 1
2013	591	% 1
2014	750	% 2

2015	655	% 3
2016	628	% 6
المجموع	10 549	% 3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عبر الموقع الرسمي

http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الناشئة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في قطاع TIC قد بلغ 10 549 مؤسسة إلى غاية سنة 2016 بنسبة 3% من النسبة الكلية للمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، وهذا ما يوضحه الشكل رقم 01 .

2-5 إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب وزارة الصناعة والمناجم

في الجزائر لم يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأهمية بارزة بعد الاستقلال في ظل التوجه الاشتراكي من أجل لعب دور ملحوظ في إطار مساعي التنمية المنادي لها منذ الاستقلال ، أما حاليا فهي تحظى باهتمام كبير في إطار الاهتمام بالسياسة التنموية للجزائر و البرامج التنموية المعلنة عنها لما لها من دور فعال في الاقتصاد الوطني و تشغيل فئة الشباب و إعدادهم لحمل مشعل التنوع الاقتصادي و الخدماتي المتنوع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [25] ، وفيما يلي نبرز أهم إحصائيات وزارة الصناعة و المناجم الجزائرية حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

1-2-5 احصائيات عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الجدول الموالي يوضح لنا عدد المؤسسات الصغيرة في الجزائر إلى غاية نهاية جوان 2019 :

جدول رقم 03: إحصائيات حول عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 2019

العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2019/06/30		1 171 945
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة خلال السداسي الأول من 2019		31 194
عدد المؤسسات المتوفاة (الخاصة المنقطعة)		8 195
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		102 055
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية		244
كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (عدد المؤسسات بالنسبة لـــ 1000 ساكن)	كل الإطارات القانونية / المعدل الدولي	45/28
	الأشخاص المعنوية / المعدل الدولي	45/16
التشغيل (عامل)		2 818 736
الاستيراد (مليون دولار)		22 146.95
التصدير (مليون دولار)		18 964.13

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات جريدة بيانات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد 35 ، نوفمبر 2019 ، وزارة الصناعة والمناجم ، ص 06.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2019 إلى 945 171 1 مؤسسة ، في حين أنها قد شغلت إلى 736 818 2 عامل .

2-2-5 تقسيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الإطار القانوني في الجزائر

لتوضيح ذلك نستدل بالجدول التالي:

جدول رقم 04 : تقسيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الإطار القانوني في الجزائر

نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	النسبة %
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة		
الأشخاص المعنوية (أ)	659 573	56.28
الأشخاص الطبيعية (ب)	512 128	43.70
– منها مهن حرة (1)	243 759	20.80
– منها صناعة تقليدية وحرف (2)	268 369	22.90
– المجموع (1+2)	1 092 908	43.70
المجموع (أ + ب)	1 171 701	99.98
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية		
الأشخاص المعنوية	244	0.02
المجموع العام	**1 171 945**	**100**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات جريدة بيانات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد 35 ، نوفمبر 2019 ، وزارة الصناعة والمناجم ، ص 07.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2019 إلى 945 171 1 مؤسسة ، منها 244 مؤسسة صغيرة و متوسطة عمومية وتمثل نسبة 0.02 % ، و 701 171 1 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة بنسبة 99.98% ، حيث تمثل منها 573 659 مؤسسة للأشخاص المعنويين أي بنسبة 56.28 % والباقي أي 128 512 مؤسسة للأشخاص الطبيعيين أي ما نسبته 43.70 % منها 20.80 % للمهن الحرة ما يعادل 759 243 مؤسسة و 22.90 % للصناعات التقليدية والحرف أي ما يعادل 369 268 مؤسسة ، وهذا ما يوضحه الشكل رقم 02.

3-2-5 تقسيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم حتى نهاية السداسي الأول من 2019

لمعرفة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم نستدل بالجدول الموالي:

جدول رقم 05 : تقسيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم حتى نهاية السداسي الأول من 2019

نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	النسبة %

مؤسسة مصغرة	1 136 787	97.7
مؤسسة صغيرة	30 471	2.6
مؤسسة متوسطة	4 688	0.4
المجموع	**1 171 945**	**100**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات جريدة بيانات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد 35 ، نوفمبر 2019 ، وزارة الصناعة والمناجم ، ص 08.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2019 إلى 1 171 945 مؤسسة ، منها 1 136 787 مؤسسة مصغرة بنسبة 97.7 % ، أما عدد المؤسسات الصغيرة فقد بلغ 30 471 مؤسسة بنسبة 2.6 % ، في حين أن عدد المؤسسات المتوسطة قد بلغ 4 688 مؤسسة (بنسبة 0.40 % ، وهذا ما يعني أن المؤسسات المصغرة قد نالت حصة الأسد من عدد هذه المؤسسات أي بنسبة 97.7 % وهذا نظرا للدور الكبير الذي تمنحه الدولة لتشجيع هذا النوع من المؤسسات نظرا لسهولة إنشائها بالإضافة إلى مختلف أجهزة الدعم والمرافقة التي تدعم إنشاء هذا النوع من المؤسسات (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ – الوكالة الوطنية لتسيير الفرض المصغر ANGEM – الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC – مشاتل المؤسسات و مراكز التسهيل ...) ، وهذا ما يوضحه الشكل رقم 03.

4-2-5 تقسيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق خلال السداسي الأول من 2019

لتوضيح ذلك نستدل بالجدول التالي:

جدول رقم 06 : تقسيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق خلال السداسي الأول من 2019

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (السداسي الأول لسنة 2019)	النسبة %
الشمال	459 146	70
الهضاب العليا	144 836	22
الجنوب	55 591	8
المجموع	659 573	100

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات جريدة بيانات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد 35 ، نوفمبر 2019 ، وزارة الصناعة والمناجم ، ص 11.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة خلال السداسي الأول من سنة 2019 قد بلغ 659 573 مؤسسة مصنفة حسب المناطق فنجد المناطق الشمالية من الوطن تحتل الصدارة بـ 459 146 مؤسسة أي بنسبة 70 % ، أما المرتبة الثانية فتعود للهضاب العليا بنسبة 22 % أي 144 836 مؤسسة ، في حين تحتل مناطق الجنوب الكبير المرتبة الأخيرة بنسبة 8% أي 55 591 مؤسسة، وهذا ما يوضحه الشكل رقم 04.

5-2-5 تطور نسبة التشغيل حسب نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2017-2019)

لمعرفة تطور نسبة التشغيل حسب نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدينا الجدول التالي الذي يوضح لنا ذلك:

جدول رقم 07 : تطور نسبة التشغيل حسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين سنتي 2017 و 2019

نوع المؤسسات	السداسي الأول لسنة 2017	نسبة التطور	السداسي الأول لسنة 2018	نسبة التطور	السداسي الأول لسنة 2019

الصغيرة و المتوسطة	العدد	النسبة %	%	العدد	النسبة %	%	العدد	النسبة %
أجير	1 517 990	58.34	3.76+	1 575 003	58.54	3.24+	1 626 080	57.69
عامل	1 060 289	40.75	3.10+	1 093 170	40.63	7.18+	1 171 701	41.57
المجموع	2 578 279	99.09	3.49+	2 668 173	99.18	4.86+	2 797 781	99.26
م ص م عمومية	23 679	0.91	6.78-	22 073	3.49	5.07-	20 955	0.82
المجموع العام	**2 601 958**	100	**3.39+**	**2 690 246**	100	**4.78+**	**2 818 736**	100

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات جريدة بيانات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد 33 ، نوفمبر 2018 ، وزارة الصناعة والمناجم ، ص 13 و معطيات جريدة بيانات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد 35 ، نوفمبر 2019 ، وزارة الصناعة والمناجم ، ص 14.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة التشغيل المتوفرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تطورت بزيادة قدرها 3.39 % خلال السداسي الأول لسنة 2018 مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2017 ،كما نلاحظ أنها قد تطورت بزيادة قدرها 4.78 % خلال السداسي الأول لسنة 2019 مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2018

.

وهذا ما توضحه الأشكال رقم 05 و 06 و 07.

6- الخاتمة :

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في أي اقتصاد متطور أو نامي ، فهي تقوم بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، وذلك نظرا لتميزها بمجموعة من الخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة مثل : سهولة تأسيسها وقلة رأسمالها و تواضع إمكاناتها و مرونتها الكبيرة.

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديث النشأة في الجزائر ، كما أن هناك جهودا كبيرة تبذلها الدولة الجزائرية في سبيل ترقية هذا القطاع إلا أن هناك عراقيل وصعوبات تعيق مسار نمو وتطور هذا القطاع.

كما أثبتت الهيئات المنشأة لمساعدة الشباب على تجسيد مشاريعهم مدى الدور الذي يمكن أن تلعبه في النهوض بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع الجزائري بالنظر إلى الأهداف التي أنشأت من أجلها و محاور التنمية المستقبلية و كذا الانجازات المحققة إلى حد الآن بعد أن ساهمت هذه الهيئات في إنشاء العديد من المؤسسات الناشئة بهدف التقليل من التبعية النفطية.

6-1 النتائج :

بعد استعراضنا لأهم المفاهيم حول المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا الفروقات بينهما، و واقع و تحديات كل منهما في الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية :

- تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا ما لاحظناه من خلال اهتمام الدولة بهذا القطاع واستحداث وزارات خاصة بهذا القطاع من أجل التنويع الاقتصادي و الحد من تبعية قطاع المحروقات.
- أصبح التوجه إلى المؤسسات الناشئة ضرورة لا بد منها نظرا للنتائج الكبيرة المحققة.
- التوجه الجديد للدولة هو دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة.
- تساهم المؤسسات الناشئة في التنمية المحلية وترقية الاقتصاد.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني.

- توجد مجموعة من العراقيل والصعوبات تعيق مسار نمو وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- حداثة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعدم بلوغه المكانة المناسبة.
- تلعب أجهزة الدعم والمرافقة دورا مهما في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة.

2-6 الاقتراحات :

من خلال النتائج السابقة يمكن إدراج بعض الاقتراحات نوجزها فيما يلي:

- العمل على تثمين الابتكارات ونتائج البحث العلمي.
- إعطاء اهتمام أكبر بالمؤسسات الناشئة وخاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيا .
- إعطاء تحفيزات أكبر من أجل الاهتمام بهذا المجال.
- تحديد إطار تشريعي وتنظيمي محفز لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية من خلال الحث على إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة في كل مناطق الوطن مع تحديد خصوصيات كل منطقة .
- ضرورة تبسيط الإجراءات خاصة الإدارية منها لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة.
- ضرورة تجسيد المشاريع المقاولاتية حقيقة على أرض الواقع.
- الاستفادة من الملتقيات الوطنية والدولية في مجال المقاولاتية ، وكذا من الأيام التحسيسية التي تعقدها مختلف الهيئات في هذا المجال.
- تثمين واستغلال البحوث العلمية من أجل تطوير آليات تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتحسين منتوجاتها.

7- الأشكال :

الشكل 01 يمثل نسبة المؤسسات الناشئة في إطار تكنولوجيات الإعلام والإتصال من النسبة الكلية للمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

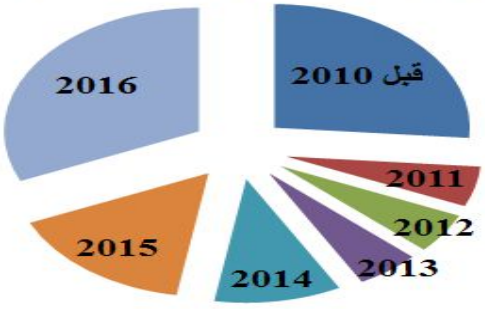

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 02

الشكل 02 يمثل تقسيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الإطار القانوني

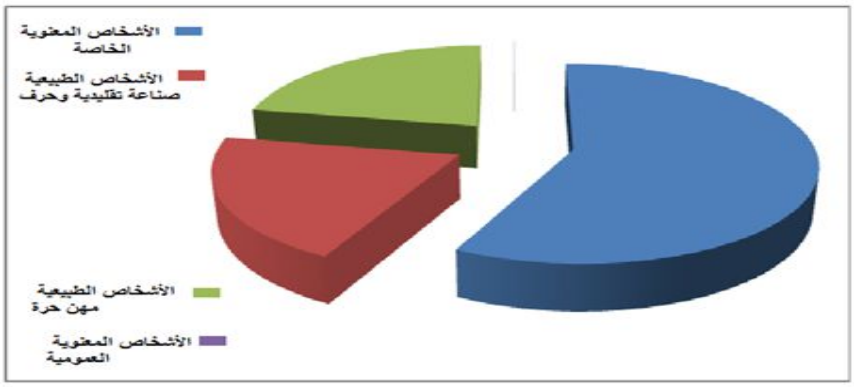

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 04

الشكل 03 يمثل تقسيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

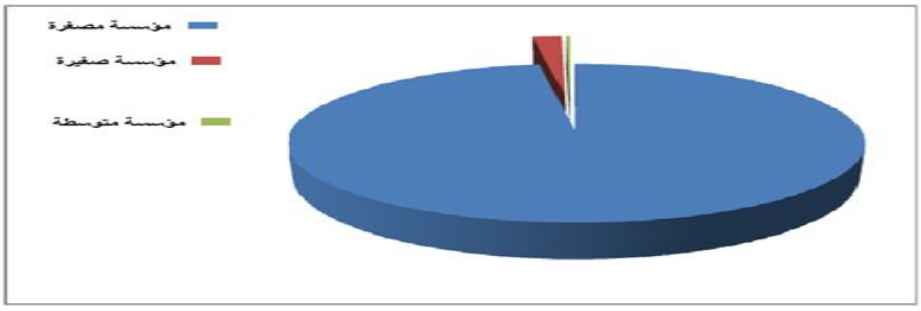

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 05

الشكل 04 يمثل تقسيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق

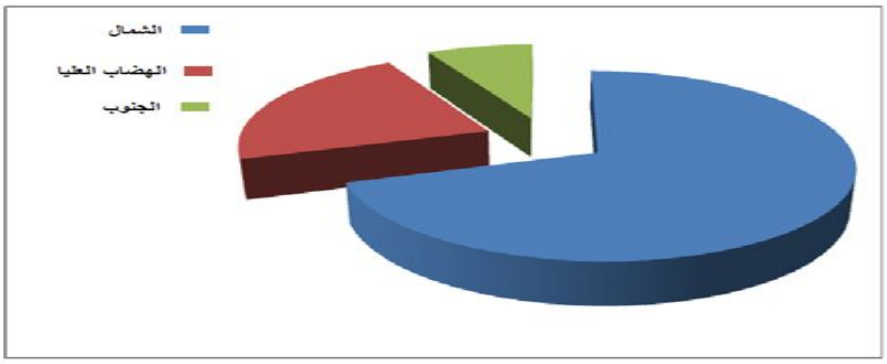

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 06

الشكل 05 يمثل تطور نسبة التشغيل حسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسداسي الأول لسنة 2017

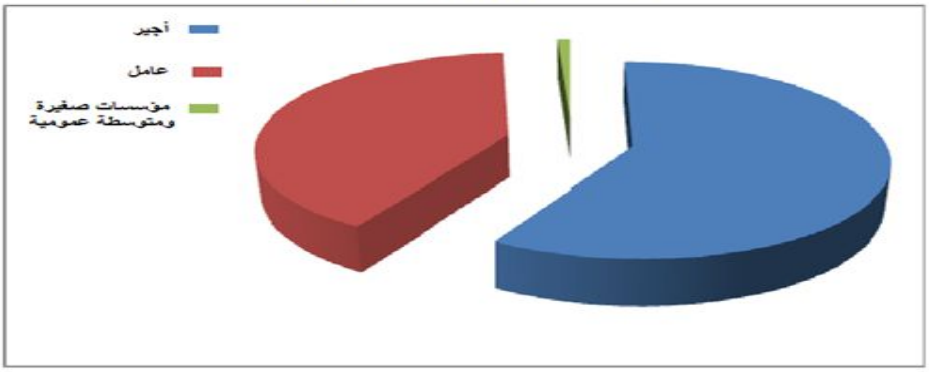

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 07

الشكل 06 يمثل تطور نسبة التشغيل حسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسداسي الأول لسنة 2018

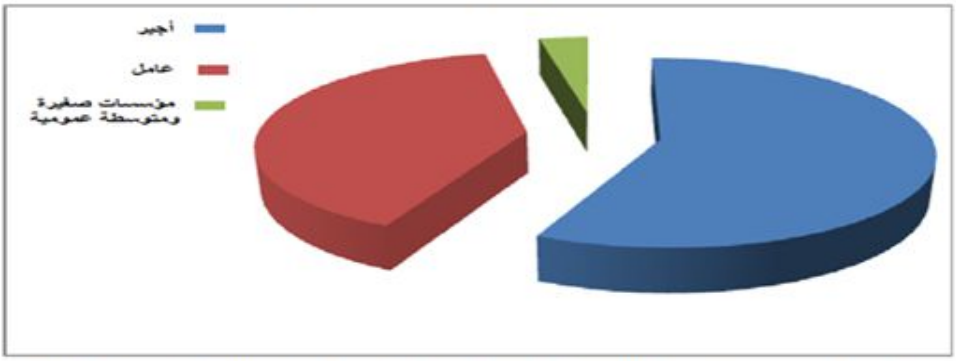

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 07

الشكل 07 يمثل تطور نسبة التشغيل حسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسداسي الأول لسنة 2019

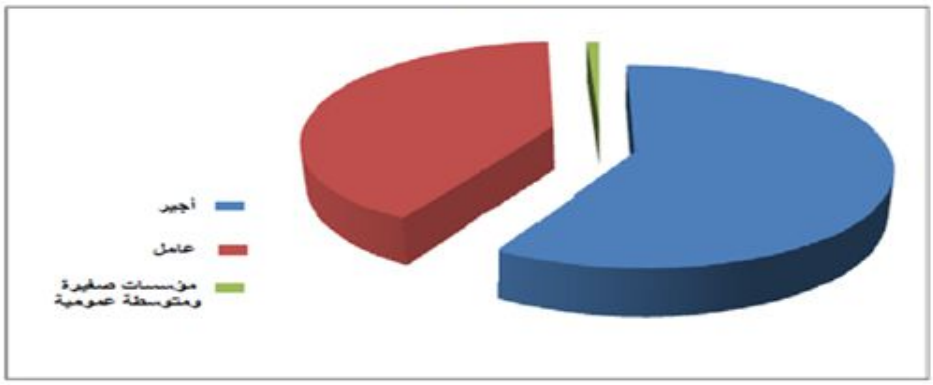

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 07

8- قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية :

- تريفور ل. يانج ، ترجمة : هبة عجينة ، **الإدارة الناجحة للمشروعات - صنع النجاح** ، المجموعة العربية للتدريب والنشر – القاهرة ، 2014.
- سعاد نايف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة :أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2005 .
- نبيل جواد، **إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2007.

المقالات :

- محفوظ جبار، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، دراسة حالة المؤسسات المصغرة بولاية سطيف خلال الفترة 1999-2000** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 05 ، 2003.
- ياسر عبد الرحمان ، براشن عماد الدين ، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات** ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ، العدد الثالث ، جوان 2018.

المذكرات والأطروحات :

- سبتي محمد ، **فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الأوروبية للمساهمة** ، مذكرة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، 2009 .
- سمير هربان، **صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2015 .
- عمار جميعي ، **استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة ، 2011.
- غبولي أحمد ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، 2011 .
- لخلف عثمان ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2004 .

المداخلات :

- خاوة إسماعيل ، عطوي عبد القادر، **التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الدورة الدولية حول :تمويل المشروعات

الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام: 25-28 ماي 2003 .

- مناور حداد، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي: 17-18 أفريل 2006 .

الجرائد الرسمية :

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 02 ، الصادرة بتاريخ 2017/01/11 .
- جريدة بيانات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد 33 ، نوفمبر 2018 ، وزارة الصناعة والمناجم.
- جريدة بيانات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد 35 ، نوفمبر 2019 ، وزارة الصناعة والمناجم.

مواقع الانترنيت :

- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :
  - http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques
- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية :
  - http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/
- موقع المركز الديمقراطي العربي :
  - https://democraticac.de/?p=40830
- موقع احكي :

https://www.e7kky.com/article/29852

المراجع باللغات الأجنبية :

- Luc Matray, **les aides à la création d'Enterprise**, Revue d'économie financière, N°54, France,1999.
- Maryse Salles, **Stratégie des PME en intelligence économique – une méthode des besoins** , Edition Economie, 2eme édition, Paris, 2006.
- Pierre BATTINI , **Capital Risque : Mode d'emploi** , Ed Organisation , paris , 2001 .

9- هوامش :

[1] تريفور ل. يانج ، ترجمة : هبة عجينة ، **الإدارة الناجحة للمشروعات - صنع النجاح** ، المجموعة العربية للتدريب والنشر – القاهرة ، 2014 ، ص 65.

[2] سبتي محمد ، **فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الأوروبية للمساهمة** ، مذكرة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، 2009 ، ص 11.

[3] Pierre BATTINI , **Capital Risque : Mode d'emploi** , Ed Organisation , paris , 2001 , p 66.

[4] المؤسسة **والمتوسطة، الصغيرة المؤسسات إدارة** جواد، نبيل الأولى، 2007 ، ص 97-108 . الطبعة بيروت، والتوزيع، للنشر الجامعية

[5] المادة 05 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 02 ، الصادرة بتاريخ 2017/01/11 ، ص 05 .

[6] وائل دار **للريادة، أبعاد :الصغيرة الأعمال إدارة** برنوطي، نايف سعاد 79 . ص ، 2005 الأولى، الطبعة الأردن، والتوزيع، للنشر

[7] Luc Matray, **les aides à la création d'Enterprise**, Revue d'économie financière, N°54, France,1999, P 214.

[8] عمار جميعي ، **استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة ، 2011 ، ص 42.

[9] ياسر عبد الرحمان ، براشن عماد الدين ، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات** ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ، العدد الثالث ، جوان 2018 ، ص 219 .

[10] مناور حداد، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي: 17-18 أفريل 2006 ، ص 03.

[11] خاوة إسماعيل ، عطوي عبد القادر، **التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الدورة الدولية حول :تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، أيام: 25-28 ماي 2003 ، ص 05.

[12] نبيل جواد ، مرجع سابق ، ص 86.

[13] نفس المرجع ، ص 91.

[14] محفوظ جبار، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، دراسة حالة المؤسسات المصغرة بولاية سطيف خلال الفترة 1999-2000** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 05 ، 2003 ، ص 215.

[15] نبيل جواد ، مرجع سابق ، ص 89.

[16] سعاد نايف برنوطي ، مرجع سابق ، ص 82.

[17] ياسر عبد الرحمان ، براشن عماد الدين ، مرجع سابق ، ص 220 .

[18] غبولي أحمد ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، 2011 ، ص 18 .

[19] Maryse Salles, **Stratégie des PME en intelligence économique – une méthode des besoins** , Edition Economie, 2eme édition, Paris, 2006, P 19.

[20] لخلف عثمان ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2004 ، ص 30.

[21] عمار جميعي ، مرجع سابق ، ص 54 .

[22] سمير هريان، **صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة :مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015 ، ص 29.

[23] هدير حسن، **إعرفوا الفرق بين الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة**، مقال منشور عبر موقع إحكي ، بتاريخ 2019/02/21 ، تاريخ الإطلاع : 2020/03/02 ، متاح عبر الرابط :

https://www.e7kky.com/article/29852/%D8%A7%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%88%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9

[24] الندوة الدولية للمؤسسات الناشئة ، موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية :

http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/3353-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9.html#faqnoanchor

[25] برنو نور الهدى ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مراحل تطورها ودورها في التنمية** ، مقال منشور عبر موقع المركز الديمقراطي العربي ، بتاريخ 2016/12/08 ، تاريخ الإطلاع : 2020/02/29 ، متاح عبر الرابط: https://democraticac.de/?p=40830 .